https://doi.org/10.61353/ma.0250468

مقال مراجعة موضوع

تعزيز المشاركة السياسيّة والحوار المجتمعي في محافظة الأنبار

Bolstering Political Participation and Community Dialogue in Anbar

للباحثين: م.م. وليد حميد حسين و م.م. محمد جبير عباس، منشور في مجلة قضايا سياسيّة. كلية العلوم السياسيّة، جامعة النهرين، العدد 81، 2025 ،
الرابط الالكتروني:https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2025/07/05/157fcdb592bf8ea602ff5c1dfae41bd7.pdf

مراجعة: م.د. فؤاد سعدون الشافعي
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين
Fouad.Saadoun@nahrainuniv.edu.iq

تعدّ العلاقة الوظيفية والاشتباك الأدواتي بين السلطة المحلية والقوى المجتمعية واحدة من أكثر القضايا إثارة للجدل في أدبيات الفلسفة السياسيّة، والاجتماعية المعاصرة، إذ تكتسب هذه القضية حيوية متجددة في المجتمعات التي تمر بمراحل انتقالية نحو الاستقرار، كما هو الحال في تجربة محافظة الأنبار بعد عام 2017. إن صناعة القرار السياسيّ لم تعد شأناً حكومياً خالصاً، بل أصبحت عملية تفاعلية تشترك فيها قوى مجتمعية تسعى لفرض أولوياتها في مطبخ القرار السياسيّ، غير أننا نلحظ في هذا البحث أن الإشكالية الرئيسية هي وجود هيمنة واضحة للنزعة التأصيلية الوصفية التي استغرقت في تتبع المفاهيم والمصطلحات النظرية، مما أدى إلى تغييب التشريح الميداني المعمق لتحولات القوة الحقيقية في المحافظة. إن هذا البحث، رغم رصانته المنهجية، وقع في فخ العموميات التي جعلته يبتعد عن ملامسة "بنى الممانعة" الحقيقية التي تعيق انسيابية الحوار المجتمعي الفعال، إذ اكتفى الباحثان برصد الظواهر دون النفاذ إلى جوهر الصراع على الشرعية والمكانة داخل البيئة المحلية.

إن الغرض من هذه المراجعة هو معالجة الفجوات التي تركتها المقاربة السطحية للمشاركة، والبحث في كيفية تحويل "الرغبة في الحوار" إلى "سلطة تأثير" حقيقية تمتلك أدوات الرقابة والتقويم، خصوصاً وأن الأنبار اليوم تعيش مخاضاً بين إرث تاريخي تقليدي وبين تطلعات جيل جديد يرى في المشاركة حقاً أصيلاً وليس منّة تمنحها السلطة، وهو ما يفرض علينا إعادة قراءة هذا البحث بمنظور نقدي يفكك أدوات الهيمنة السياسيّة ويبحث في سبل خلق مجال عام حر ومنضبط. إنّ الانتقال من مجتمع "المتلقي" إلى مجتمع "الشريك" يتطلب جرأة في نقد الواقع المحلي وتشخيصاً دقيقاً لآليات احتكار القوة، وهو ما أغفله البحث بانشغاله في سرديات المشاركة التقليدية التي لم تعد تتماشى مع طموحات الفواعل الاجتماعية الصاعدة في المحافظة، والذين يبحثون عن تمثيل حقيقي يترجم تطلعاتهم إلى واقع خدميّ، وسياسيّ ملموس ومستدام، ينهي حقبة التفرد بالقرار

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

ويؤسس لمرحلة جديدة من الحكم الرشيد القائم على المكاشفة والمشاركة الفعلية في رسم خارطة الطريق للمستقبل الأنباري.

تتمثل أولى الملاحظات الجوهرية في انشغال البحث بالتوصيف الكمي الصرّف للمشاركة، مع تجاهل "النوعية" والقنوات الجديدة التي باتت تعيد هندسة الولاء السياسيّ في المحافظة. لقد استرسل الباحثان في سرد أرقام الحضور ونسب الاستجابة للندوات، وهو توصيف رقمي يغفل الحقيقة السوسيولوجية المتمثلة في أن المشاركة في بيئات ما بعد النزاع تظل شكلية ما لم تقترن باستقلالية القوى المجتمعية عن منظومات "الزبائنية السياسيّة". هذه المنظومات تعمل على تحويل المشارك من "فاعل سياسيّ" إلى مجرد "مستهلك نفعي" للخدمات، مما يفرغ الحوار من محتواه الديمقراطي ويحوله إلى أداة لشرعنة قرارات السلطة القائمة بدلاً من مراقبتها أو تعديل مسارها بما يخدم المصلحة العامة للمحافظة، فالتحدي يكمن في فك هذا الارتباط النفعي وبناء وعي يرى في المشاركة مسؤولية رقابية وليست فرصة للحصول على مكاسب فئوية ضيقة (منصور، 2024، صفحة 45). وفي ذات السياق، يبرز قصور واضح في فهم "الرضا النوعي" كمتغير وسيط، إذ إن نجاح المؤسسات لا يقاس بمدى استجابة الجمهور للحوار بقدر ما يقاس بمدى قدرة هذا الحوار على تفكيك المصالح الحزبية الضيقة لصالح المطالب العامة. إنّ غياب آليات واضحة للمساءلة الاجتماعية جعل المقترحات تبدو وكأنها نصائح إرشادية، في حين يجب خلق قنوات مؤسسية تضمن انسيابية المطالب، وتمكين منظمات المجتمع المدني من تأدية دور "جماعات الضغط" التي تمتلك المعرفة الفنية لمراقبة الإنفاق العام وتوجيه بوصلة الإعمار نحو المناطق الأكثر احتياجاً، بعيداً عن المزاجية السياسيّة التي قد تطغى على جوهر العملية التنموية (المشاقبة، 2024، صفحة 112).

كما ويلاحظ وجود فجوة عميقة في معالجة "الأطر التشريعية" التي تضمن حماية الفواعل الاجتماعية من تغول السلطة المحلية وتؤمن استقلاليتهم القانونية، فالاكتفاء بالإشارة إلى ضعف القوانين دون تقديم رؤية تشريعية تحمي "المعارضة البناءة" يجعل المشاركة محفوفة بالمخاطر. إن هندسة السياسات العامة في بيئة انتقالية كالأنبار تستوجب وجود ضمانات قانونية ملزمة تؤمن للمشارك حقه في النقد بدون خوف من الملاحقة، وهذا يتطلب مؤسسة الحوار عبر مجالس استشارية تمتلك "صفة قانونية" تتيح لها نقض أو تعديل قرارات الإدارة المحلية إذا تعارضت مع التوجهات المجتمعية العامة لضمان عدم انفراد فئة معينة بالقرار (الفتلاوي، 2018، صفحة 89).

أما الفجوة الأكثر تأثيراً، فهي التغافل التام عن دور "الفضاء الرقمي" في صياغة الوعي الجديد، والتعامل مع الحوار كفعل "وجاهي" مادي حصراً، فالفضاء السيبراني بات هو المختبر الحقيقي الذي تتشكل فيه المواقف السياسيّة، وهو الميدان الذي تُشن فيه حملات التضليل الممنهجة التي تسعى لإحباط الشباب ،أو توجيههم نحو مسارات غير بناءة (حسين، 2020، صفحة 204). إن المعالجة الأكاديمية تقتضي دمج مفهوم

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250468

"المواطنة الرقمية" كأداة للتمكين، مع ضرورة الوعي بأن التهديدات المعلوماتية لم تعد تستهدف الحواسيب بل تستهدف "استقرار الإدراك" لدى الجمهور وتوجيهه نحو مسارات قد تضر بالسلم المجتمعي (العزاوي، 2024، صفحة 32). إن الفشل في تأطير المشاركة الرقمية يعني خسارة الكتلة الأكبر من الشباب الذين يجدون في المنصات الافتراضية متنفساً للتعبير أسرع من الندوات التقليدية، وهذا يستدعي فهم خوارزميات التأثير وكيفية توظيف وسائل التواصل الاجتماعي لتكون منصات للحوار الوطني العقلاني بدلاً من أن تكون ساحات للتحريض والتأليب السياسيّ (خليفة، 2021، صفحة 156). كما ويمكن تبني استراتيجيات "الأمن السيبراني المجتمعي" لتمكين الشباب من كشف حملات التشويه، وضمان أن تظل المنصات الرقمية مساحة آمنة للحوار العقلاني المنضبط بعيداً عن التشنج الطائفي، أو المناطقية، مما يقلل من فرص الفساد الإداري ويمنع احتكار المعلومة من قبل جهات معينة تسعى لفرض رؤيتها الأحادية على المشهد الأنباري العام (خليفة، 2021، صفحة 156).

وبالانتقال إلى الجانب السوسيولوجي، نلحظ تناولاً قشرياً لـ "الثقافة السياسيّة الخاضعة"، حيث اعتُبر ضعف المشاركة معطىً ثابتاً ناتجاً عن قلة الوعي الفردي، وهذا التبسيط يغفل دور "التنشئة السياسيّة" التقليدية التي تغرسها المؤسسات المدرسية والاجتماعية في الأنبار، فالإصلاح البنيوي يبدأ من تفكيك هذه القيم واستبدالها بثقافة "المواطنة الفاعلة" التي تدرس في المناهج وتطبق في الأنشطة الطلابية والشبابية، وهو مسار طويل يتطلب تعاوناً وثيقاً بين الجامعات ومنظمات المجتمع المدني لخلق جيل يؤمن بأن المشاركة مسؤولية وليست خياراً ثانوياً (جلاط ومرضي، 2021، صفحة 77). إن ثقافة الخضوع للوجاهة أو السلطة دون نقاش هي العائق النفسي الأكبر أمام حوار مجتمعي حقيقي، وهي ثقافة تتغذى على تجارب تاريخية مريرة جعلت من النقد فعلاً مكلفاً، مما يستوجب اليوم طمأنة المجتمع عبر ممارسات حقيقية تثبت أن النقد هو مصلحة عليا للدولة والمجتمع على حد سواء (إهرنبرغ، 2008، صفحة 210).

إن العشيرة في الأنبار ليست مجرد معطى اجتماعي عابر، بل هي نظام سياسيّ واجتماعي موازٍ يمتلك القدرة على منح، أو سحب الشرعية من أي مشروع سياسيّ، أو إداري وهو ما لم يحلله البحث كـ"فاعل قوة"، والمعالجة تكمن في خلق نقاط اشتباك إيجابية تضمن دمج هذه الوجاهة الاجتماعية ضمن مسارات الدولة القانونية، إذ تتحول العشيرة من "منافس" للقرار إلى "سند" للمؤسسات الرسمية يحث أفرادها على الالتزام بالقانون، والمشاركة الإيجابية. وهذا يتطلب حوارات بينية عميقة تعيد صياغة العلاقة بين الانتماء الفرعي والولاء الوطني الشامل، بما يضمن استقرار المحافظة بعيداً عن صراعات النفوذ التقليدية التي قد تبرز عند كل منعطف سياسيّ، وبما يخدم مصلحة المواطن الأنباري البسيط في الحصول على إدارة نزيهة وكفوءة تلتزم بمعايير الحداثة السياسيّة والعدالة الإدارية المطلوبة لبناء محافظة عصرية ومستقرة (النداوي، 2022، صفحة 190).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

وتبرز ملاحظة نقدية مستجدة تتعلق بتغييب "البعد الجندري" وتمثيل المرأة في آليات الحوار السياسيّ، حيث اكتفى البحث بلغة ذكورية عامة، بينما تكمن المعالجة في ضرورة "جندرة" السياسات العامة المحلية عبر خلق مسارات خاصة تضمن وصول صوت المرأة إلى مراكز القرار كشريك في هندسة الأولويات الخدمية والأمنية، فالمرأة تمتلك رؤية مختلفة لقضايا التعليم والصحة والأمان المجتمعي يمكن أن تثري الحوار وتجعله أكثر شمولية وواقعية وهذا يتطلب تفكيك العوائق الاجتماعية، والسياسيّة التي تمنعها من الظهور الفاعل، ودعم النخب النسوية الجامعية، والمهنية لتقود مبادرات حوارية تستهدف بناء مجتمع متوازن يحترم طاقات الجميع دون تمييز (حسين وعباس، 2025). كما يظهر القصور في تشخيص دور "الجامعة كحاضنة فكرية"، إذ غاب عن البحث تحليل دور جامعة الأنبار كفاعل "محايد" وموثوق يمكنه ردم الفجوة عبر تقديم دراسات علمية ترشد القرار السياسيّ وتخرجه من دائرة العواطف إلى دائرة الحلول المستدامة (حسين وعباس، 2025).

وفي الختام، يظهر الخلل الأبرز في انعدام "الرؤية الاستشرافية" وقصور البحث عن التنبؤ بمستقبل المشاركة في حال تبدلت الظروف الاقتصادية، أو الأمنية. الاستقرار الحالي في الأنبار يتغذى جزئياً على وفرة موارد الإعمار والزخم العمراني، لكن غياب الخطط الاستباقية لما بعد هذه المرحلة، أو في حال حدوث أزمات اقتصادية مفاجئة، قد يؤدي إلى نكوص حاد في مستويات المشاركة والرضا المجتمعي (الشمري، 2024، صفحة 54). لذا، لابد من تبني "منهج السيناريوهات البديلة" وتفسير النصوص الدستورية بشكل مرن يضمن حقوق المشاركة كحق أصيل لا يتأثر بتقلبات الموازنات، لضمان ديمومة الحوار كأداة للوقاية من النزاعات، فالبحث القوي هو الذي يبني حلوله على "الظروف الصعبة" وليس فقط على لحظات الرخاء المؤقتة لضمان استمرارية الدولة ومؤسساتها في مواجهة التحديات، ولضمان ألا تتحول المشاركة إلى "فعل ترفي" يختفي بمجرد انتهاء الطفرة الاقتصادية، بل تبقى "قيمة ثابتة" وممارسة يومية تجسد روح الديمقراطية المحلية في أبهى صورها (الشمري، 2024، صفحة 54). إن نجاح السياسة العامة في الأنبار مرهون بقدرة المجتمع على التحول نحو "الشراكة العقلانية" في الرقابة والتقويم، وهو ما يتطلب إرادة سياسيّة تفتح الأبواب أمام النخب العلمية والشبابية والنسوية لتحقيق التنمية المستدامة (الحلو وحميد، 2023، صفحة 12).

وتأسيساً على ما تقدم، نخلص إلى جملة من الاستنتاجات في مسار تعزيز المشاركة السياسيّة في الأنبار، فالمشاركة ليست ترفاً فكرياً بل هي ضرورة أمنية وإدارية ملحة. إن الاستنتاج الأول يشير بوضوح إلى أن الفجوة المنهجية التي وقع فيها البحث الأصلي حالت دون تشخيص "بنى الممانعة" الحقيقية، مما يؤكد أن الاستقرار الحالي لا يزال محكوماً بإرث التشكك المتبادل، وهو ما يتطلب إجراءات بناء ثقة ملموسة تتجاوز الوعود الانتخابية وتترجم إلى شراكة حقيقية في مراقبة المشاريع المحلية. أما الاستنتاج الثاني، فيؤكد على أن أدوات الحوار التقليدية والندوات الكمية قد استنفدت أغراضها ولم تعد قادرة على استيعاب تطلعات جيل

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250468

المواطنة الرقمية، مما يفرض ضرورة الانتقال الجدي نحو الحوكمة التشاركية الإلكترونية لضمان وصول صوت الشباب بشكل مباشر ومؤثر.

كما ويتضح لنا من خلال هذه المراجعة للبحث أن دور المؤسسات الأكاديمية يجب أن يتحول من دور المراقب الوصفي إلى دور الفاعل الاستشاري الذي يمتلك الجرأة العلمية في تقديم بدائل واقعية لصناع القرار، لردم الفجوة التي تركها البحث بين التنظير والممارسة. إن إغفال المعالجة التشريعية يظل هو العائق الأكبر؛ فلا يمكن الحديث عن مشاركة فعالة في ظل ضبابية القوانين المحلية التي لا توفر الحماية الكافية للناشطين والفواعل الاجتماعية من احتمالات التضييق، مما يستدعي هندسة قانونية جديدة تحمي المعارضة البناءة وتضمن استقلاليتها.

وفي ختام هذه المراجعة، يمكن القول إن البحث قد فتحت باباً مهماً للنقاش، لكنه توقف عند عتبة الوصف دون النفاذ إلى مطبخ القرار السياسيّ. إن التوصية الأساسية التي نخرج بها هي ضرورة تبني مقاربة تكاملية تدمج بين الوجاهة الاجتماعية (العشيرة) وبين المؤسساتية القانونية (الدولة)، مع ضرورة تمكين المرأة والشباب رقمياً وقانونياً ليكونوا شركاء أصلاء في رسم ملامح الأنبار المستقرة. إن الرؤية الاستشرافية تحذر من الركون إلى الاستقرار الظاهري الناتج عن وفرة موارد الإعمار المؤقتة، لأن الاستقرار الحقيقي والمديد هو الذي ينبع من رضا المواطن وشعوره بأنه شريك في القرار وليس مجرد متلقٍ للخدمة، وهو ما يتطلب إرادة سياسيّة تفتح الأبواب أمام النخب العلمية والشبابية والنسوية لتحقيق التنمية المستدامة.

المصادر والمراجع

1- جلاط، سميحة، ومرضي، أحمد. (2021). المدرسة والوعي السياسيّ والتحديات الراهنة. مجلة المعيار، الجزائر، (56)، 77.
2- حسين، علي عبد الكريم. (2020). الحقوق الدولية لتعزيز المشاركة الفاعلة للشباب العراقي. مجلة العلوم السياسيّة، جامعة بغداد، (60)، 204.
3- حسين، وليد حميد، وعباس، محمد جبير. (2025). تعزيز المشاركة السياسيّة والحوار المجتمعي في محافظة الأنبار. مجلة قضايا سياسيّة، جامعة النهرين، (81).
4- الحلو، حسنين جابر، وحميد، علي كاظم. (2023). مساهمة المجتمع المدني في صنع السياسات العامة. مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، (76)، 12.
5- خليفة، إيهاب. (2021). الحرب السيبرانية: الميدان الخامس للقوة. (الطبعة الأولى). القاهرة: المكتب العربي للمعارف.
6- الشمري، أحمد. (2024). تفسير النصوص الدستورية وأثره في السياسة العامة. مجلة العلوم السياسيّة، جامعة بغداد، (68)، 54.
7- العزاوي، نسرين رياض. (2024). الهجمات السيبرانية على البنى التحتية. مجلة المعهد، بغداد، (16)، 32.
8- الفتلاوي، أحمد عبيس. (2018). الهجمات السيبرانية: دراسة قانونية تحليلية. (الطبعة الأولى). بيروت: منشورات زين الحقوقية.
9- المشاقبة، أمين. (2024). السياسة العامة: إطار نظري تحليلي. (الطبعة الثانية). عمان: دار وائل للنشر.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250468

10 - منصور، رناد. (2024). الدولة في العراق: بين المجتمع والمؤسسات. (الطبعة الأولى). لندن: مؤسسة تشاتام هاوس.
11 - النداوي، علي محمود سلمان. (2022). الأمن الدولي وتحولات القوة. (الطبعة الأولى). بغداد: دار الكتب والوثائق.
12 - هرنبرغ، جون. (2008). المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة. (الطبعة الأولى). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0